



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فرقوق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين والكرم طه محمد والكرم أحمد بيان ومحمد صائب القشبندي وعبود صالح التميمي وميثاقيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو آسمن آساقونين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / عباس خضير حسن .

التميز عليهما / المدعي عليهما / ١ - وزير التربية / إضافة توظيفته

وكيلته الموقوفة الطولية لخالص محمد علي .

٢ - وزير العدل / إضافة توظيفته وكيته الموقوفة الطولية سمر هشام فؤاد .

الاعتصام

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأن لجنة التعيينات في المديرية العامة لتربية محافظة الجلف الاشراف اعترضت عن استلام معاملة تعيينه على الصنف الإداري (الاختصاص/إلتاق) بالرغم من اعادة الطلب اليهم من وزارة التربية وعلقت المديرية المذكورة سبب ذلك لعدم ربط شهادة التخرج بالصنف المذكور والحاصل عليها من مديرية الشؤون الإدارية التابعة لوزارة الدفاع وحيث ان وزارة الدفاع لا تزود المتخرج من إحدى مديريتها بوثيقة او شهادة تخرج والما يتم نشر نتيجة الامتحان بأوامر القسم الثاني . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٩ طالقاً بالحكم بتكليف وزير العدل لمعالجة مجلس شوري الدولة لغرض حصوله على وثيقة آليات بمعلومات الرقم العسكري الموحد الوارد بكتاب قيادة الفيلق الثالث المرمق (١٣٧٨٩) في ٢١/١١/١٩٩٤ ومرافقه تقرير الحاسبة الالكترونية والمنظمن الرقم العسكري الموحد العائد له والمنظمن الرتبة والصنف والاختصاص وذلك لاتطابق علاقته بوزارة الدفاع في الوقت الحاضر، ونتيجة المرافعة الضرورية العتبية أسدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤ وبعد اضبارة (٣٩٨/ق/٢٠١٢) حكماً يقضي ببرد دعوى المدعي شكلاً ، طعن التميز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٣/٩/٩ طالقاً لغضه للأستباب الواردة فيها .

كوت ماري عيراق



جمهورية العراق

داد كاري بالأي استتيعادي

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٤/تعمية/تسيز/٢٠١٣

القرار:

لدى الشقيل والمدالوة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن اعدة القالوية قرر قبوله شقلاً ولدى عطف النظر في الحكم المعيز وجد أن محصلة القضاء الإداري قد بينت في حكمها المعيز ان الدعوى المرفعة (٣٩٨/ق/٢٠١٣) واجبة الرد لأكثر من سبب والتتت الى رد الدعوى شقلاً لعدم تقديم المدعي (المسيز) التتقم المطلوب وتبين ان الدعوى لا تتوفر فيها الشروط الشكلية التي تسبق أقامتها أمام محصلة القضاء الإداري وفقاً للفترة (ر) من البتد (ثانياً) من المادة السابعة من قانون مجلس شورى الدولة المبرم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل التي اشترطت قبل تقديم الطعن ان يتكلم الطاعن لدى الجهة الإدارية المختصة التي عليها أن تبث في التتقم وفقاً للقانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل التتقم لديها وعند عدم البت فيه أو رفضه تقوم محصلة القضاء الإداري بتسجيل الطعن لديها . وقد تبعد من جلسات المرافعة والتوايح المعطمة من المدعي وحسب أقراره عدم وجود أسر إداري معين وعدم قيامه بتقديم أي تتقم حول موضوع الدعوى . وحيث ان محصلة القضاء الإداري قضت برد الدعوى من هذه الجهة فقد اقرن حكمها بالصواب قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحويل المعيز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٢ .

الرئيس
مهدت المعمود

العضو
طاروق محمد الساسي

العضو
جهر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب القشيبدي

العضو
عزود صلاح التميمي

العضو
ميقاتيل شمشون قيس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن